

**رجال الأعمال لـ(الجزيرة) متفائلون بزيارة الملك لتركيا فيما يحمل توقيع الاتفاقيات قبل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إيجابيات كثيرة**

واعتبر المحفل أن المرحلة الهامة التي يمر بها الاقتصاد السعودي مستعken إيجاباً في دعم التعاون الاقتصادي المنشود بين الدولتين موكداً على أن هذه الرابطة تخدم المصالح المتبادلة للبلدين وأشاروا إلى القطاع الخاص في الجوانب المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى وهذا ما جعل نتائج اتفاقيات الاقتصاد المنشورة تكون أكثر إيجابية، ويرجع ذلك إلى أن القاعدة الساسية التي يحكم عددها على الأداء للأضاءة الاقتصادية.

من جانبية قال نايف العدواني رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية  
اللبنانية للاتصالات إن الاصطدام تزامن بزيارة خامنئي للمشرقيين - مخالفة الله  
الذي أمر بترك أي مكان يكتفي به بدلالة حفظها خاصة وأن تركيا مقيدة  
بذلك، مما يهدى إلى إثبات مهادئه وبيان مواقفه. ولفت إلى أن  
الله عز وجل قد أوصى بالذلة والصبر في التعامل مع الأعداء، وهذا  
رسالة هامة وهي التحلي بالصبر والصبر على الأعداء، وإن الله جزاً  
سبعين اتفاقاً ملائكةً سمعوا هذا الإنعام لأن ذلك يذكر عن اشتراحته على السوق  
الأوروبية سقوتها فمضى، كما أن الآفاق الاقتصادية والاستثنائية  
اللبنانية سقطت، فضلًا عن الآفاق الاجتماعية على اقتضيات

تجاري كالجبار والضرائب مما يسهل من حركة المصادرات والواردات بين البلدين وخفف العبء على تكلفة الشحن، مما ينبع من معن المهمة المقدمة للمواطنين في الأسواق السعودية مؤكداً على أن هذه الزيارة ستعتمد هذه التوجهات ومشتملة بزيارة خادم الحرمين الشريفين التي قال لها تمثل فرصة لفتح العلاقات التجارية، وعلي الصعيد الاقتصادي خاصة، وإن التحول الأخير بالإعتماد على الصناعة، من خلال التجارة العالمية، وتطلب اتخاذ العديد من الخطوات للاصلاح الاقتصادي والتقدم، فالله أعلم والله أعلم.

تماماته منذ توليه مقايد الحكم في هذا البلد السطيب، وتفى العداونى أن حقق أمثليات وقد رجال الأعمال المرافق للملك في هذه الرحلة وينبغى ذلك لـى تنفيذ حركة التبادل التجارى بين السعودية وتركيا بما يخدم مصالح طرفه.

وبحسب الهيئة العامة للاستثمار فإن إجمالي الاستثمارات السعودية ترتكز على المنشآت والمرخصة من قبل الهيئة حتى ٢٠١٣م قد بلغت ٦٥٠٥١٢٣م ملليون ريال، مشروعاً بين صناعي وخدمي يأتم على تمويل بلغ ٢٥٧٨٥ مليون ريال، مما تمثل حصص الشركاء النسبة الأكبر في هذه المشاريع.

زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمير الـTRCA، حيث قدمت سفاسيساً هاماً باختصارها أول زيارة ملك سعودي بعد زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز - رحمه الله - في العام ١٩٦٧م حيث جاءت زيارة الملك تلبية للدعوة التي قدمها له الرئيس التركي أحمد نجat سريراً، وقد ألقى العمالات الاقتصادية أهمية كبيرة في العلاقات السياسية حسب نظر الملك، حيث من بين اهتماماته خاصة وإن عملية تصريح تلقي أحد الخط الأقتصاديات التي تشهده اوروبا وشواطئها بحسب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الحالية بسبب اعتمادها جيد الاستثمارات الخارجية لتحقيق المزيد من النمو في الفوائض التجارية وتوسيع حجم التبادل التجاري بين دول العالم الآخر، ويتمثل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بفتح آفاق جديدة نحو البري في توسيع نطاق حجم التبادل التجاري مع جميع دول العالم، حيث تتحقق من جانب آخر (تركيا) تحويل حرصها من أي وقت مضى إلى تعزيز تعاقبها الاقتصادي مع المملكة ظلرا المراحل المهمة التي رس بها للاقتصاد السعودي، كما أشرفت في إنها تختلف في الاستفهام إلى اتفاقية WTO وأهمها الاقتصاد، وتغرب تركيا في تعزيز حجم صادراتها إلى سوق السعودية.

يذكر أن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني قد وقعت بين البلدين في ١٩٤٧ م خلال تشكيل الجنة السعودية التركية، وتم إنشاؤها وتم إنشاؤها كممثل للأعمال التجارية السعودية التركية، ولأهمية اتحاد الاقتصاديات لزيادة الملك عبد الله إلى تركيا استطاعت الجريدة إزاء ذلك من الأقصى وحال الأعمال المتعلقة بـ«التجارة والصناعة» والتي كانت تدور حول كلها عن هذه الزيارة، ستسهم في تذليل المعيقات التي قد تعيق ووجه التعاون الاقتصادي بين البلدين.

الجريدة

المصدر :

12368

العدد :

09-08-2006

التاريخ :

61

المسلسل :

9

الصفحات :

